وزير الداخلية خلال لقائه بمجلس الأعمال المصرى- الكندى :

تصويت المصريين بالخارج فى الانتخابات البرلمانية شبه مستحيل.. ومطلوب تعديل تشريعى

استعادة ٤٠٪ من السيارات المسروقة.. جهود مكثفة للقضاء على ظاهرة خطف المواطنين

كتبت فاتن عبدالرازق :

أكد اللواء منصور العيسوى وزير الداخلية ان الانتخابات البرلمانية بعد ثورة ٢٥ يناير ستكون نزيهة ولن يحدث بها تزوير لاتخاذ جميع الآليات التى تضمن تحقيق هذه الاهداف.. قال انه تم الغاء جميع قوائم الناخبين القديمة والتى ضم ٨٠٪ منها اسماء وهمية لاشخاص غير موجودين وسيتم الادلاء بالاصوات ببطاقة الرقم القومى.. كما سيتم تحديد قاض للاشراف على كل لجنة انتخابية لضمان الحيدة والنزاهة.. جاء ذلك خلال لقاء وزير الداخلية مع اعضاء مجلس الاعمال المصرى الكندى برئاسة معتز رسلان وبحضور سفراء الاتحاد الاوروبى ولبنان وروسيا وعدد من رجال الاعمال من مصر وكندا.. وحول تصويت المصريين بالخارج قال انها عملية سيئة ومستحيلة حيث يصل عدد المصريين بالخارج الى ٨ ملايين مواطن لم يحصل الا ٣ آلاف منهم فقط على بطاقة الرقم القومى وسوف تحتاج الى تعديل تشريعى فى حالة الموافقة على الادلاء بالاصوات للمصريين بالخارج بجواز السفر.

وحول التجاوزات التى كانت تتم خلال النظام السابق أكد اللواء منصور العيسوى ان الحكومة لن تسمح بتوغل أى جهاز أمنى فى حياة المواطنين خاصة فى ظل برلمان تشريعى جديد يمثل المواطنين ويحاسب المخطىء ويقوم بدور فاعل وقوى ولكن هذا لا يعنى عدم وجود جهاز امين قوى لتأمين سلامة الوطن والامن الداخلى لبلاد وهذا ضرورى لتحقيق الامان والاستقرار للبلاد.. مؤكدا على انه لا يوجد حاليا اى نوع من انواع التنصت على هواتف المواطنين.. وتوقع وزير الداخلية انتهاء حالة الانفلات الأمنى فى الشارع المصرى خلال فترة لن تطول لأن الشعب المصرى تحكمه قيم واديان وتقاليد راسخة تحول دون استمراره فى هذا الانفلات.. وشدد على اهمية الحد من الاعتصامات والمطالب الفئوية التى تزيد من حالة الانفلات فى الشارع والتى يعتقد اصحابها انهم لن يستطيعوا الحصول على مطالبهم الا فى هذا التوقيت.. مؤكدا ان الشرطة تقوم بجهود مكثفة لاعادة الانضباط والامان للمصريين تدريجيا حيث تقوم قوات الامن بـ ٣٠ حملة يوميا على مستوى جميع المحافظات تستهدف فيها البؤر الاجرامية للقضاء على البلطجة وتجارة السلاح والمخدرات ثم تهريبها لمصر عبر الصحراء الغربية خلال احداث ما بعد ثورة ٢٥ يناير.. واكد اللواء العيسوى ان الاجهزة الامنية تكثف جهودها حاليا للقضاء على ظاهرة جديدة على المجتمع المصرى هى ظاهرة خطف المواطنين وطلب فدية والتى وصل عددها حاليا الى ١٠ حالات يوميا.. كما نجحت الشرطة فى اعادة نسبة ٤٠٪ من اجمالى السيارات الخاصة التى تمت سرقتها، كما تم ضبط الآلاف من الموتوسكيلات غير المرخصة.. وردا على سؤال للدكتور مصطفى الفقى اكد العيسوى ان جهاز الشرطة لن يتقاعس عن حماية الكنائس والجوامع والتصدى لأى حوادث تعدى مؤكدا ان الحصول على ترخيص بناء جامع أو كنيسة هو سلطة الجهات المختصة ولا علاقة للشرطة بتصريح البناء.

مقترحات من اللجنة العليا للانتخابات حول تصويت المصريين بالخارج

اعلن المستشار عبدالمعز ابراهيم رئيس اللجنة العليا للانتخابات فى تصريح له انه قدم اقتراحا الى اللجنة التشريعية بان يتم تعديل نص المادة ٣٩ من الاعلان الدستورى التى تنص على ان تجرى الانتخابات تحت اشراف قضائى كامل بحيث يستثنى المصريون فى الخارج من عملية الاشراف القضائى على تصويتهم فى الانتخابات بحيث يتم الاشراف عليها من خلال اعضاء السلك الدبلوماسى فى الخارج.. واقترح ايضا اجراء تشريع جديد ينظم عمليات تصويت المصريين فى الخارج وبحث امكانية ادلائهم باصواتهم فى الانتخابات بموجب جواز السفر الى جانب بطاقة الرقم القومى.

عيسوى فى ندوة مجلس الأعمال المصرى الكندى الاثنين القادم

■ منصور عيسوى

■ معتز رسلان

يعقد مجلس الاعمال المصرى الكندى برئاسة المهندس معتز رسلان رئيس المجلس ندوة حول الامن فى مصر ماذا حدث والى اين يتحدث فيها اللواء منصور عيسوى وزير الداخلية والكاتب الكبير عادل حمودة وذلك يوم الاثنين القادما. وصرح المهندس معتز رسلان ان هذه الندوة من أهم الندوات التى يعقدها المجلس هذا العام نظرا لحالة الانفلات الامنى فى الشارع المصرى وانتشار الفوضى والعنف والبلطجة ودور وزارة الداخلية فى اعادة الاستقرار والامان للشارع حتى نحقق ما نصبو اليه من نهضة اقتصادية واجتماعية.

«عيسوى»: لن نتدخل فى الانتخابات وتصويت المصريين فى الخارج مستحيل

أستبعد وقوع عنف فى الانتخابات.. والجماعات الإسلامية أكثر انضباطا ووضوحا من «الإخوان»

كتبت ـ لبنى صلاح الدين:

شدد اللواء منصور عيسوى، وزير الداخلية، على أن الشرطة سيقتصر دورها فى الانتخابات البرلمانية المقبلة على تأمين اللجان ولن تتدخل فى أى إجراءات إدارية تتعلق بطريقة الانتخاب، وستترك هذه المهمة بالكامل للجنة العليا للانتخابات.

وأضاف «عيسوى»، خلال مؤتمر مجلس الأعمال المصرى الكندى، مساء أمس الأول، أنه غير قلق من حدوث أى أعمال عنف أو شغب أو تزوير خلال الانتخابات، والتزوير خلال حكم النظام السابق كان يتم بقرار سياسى، ما أدى لحالات الاحتقان لدى المرشحين والناخبين وزيادة الاشتباكات وأعمال العنف.

وأكد «عيسوى» أن التصويت بالرقم القومى حل مشكلة الكشوف والتصويت بأسماء ناخبين لم يحضروا، كما ضمن أن يكون لكل ناخب صوت واحد فقط. وحول الحكم القضائى بالسماح للمصريين فى الخارج بالإدلاء بأصواتهم فى الانتخابات، قال «عيسوى» إن السماح لهم بالتصويت أمر مستحيل تنفيذه على أرض الواقع فى الانتخابات البرلمانية.

وأوضح: «أنا كنت أول من دافع عن حق المصريين بالخارج فى التصويت فى الانتخابات الرئاسية أو أى استفتاء يحدث، لكن مشاركتهم فى الانتخابات

منصور عيسوى

البرلمانية أمر شبه مستحيل».

وتابع «عيسوى» أن وزارة الخارجية المصرية لا تملك حصرا دقيقا بعدد المصريين فى الخارج، لأن عدد المقيدين فى الأوراق الرسمية ٣ آلاف فقط، فى حين أنه يوجد نحو ٨ ملايين مصرى بالخارج، وهو ما يجعل إشراكهم فى الانتخابات البرلمانية أمر مستحيل تنفيذه. وأضاف: «الداخلية أرسلت بالفعل ضباطا من إدارة الأحوال المدنية إلى السفارات المصرية فى عدد من الدول الأوروبية، لإصدار بطاقات رقم قومى للمصريين هناك، إلا أن ذلك أمر سيأخذ وقتا طويلا لإتمامه».

وشدد على أن «هناك تحديات عديدة تواجه الوزارة خلال المرحلة المقبلة، منها ضبط الأمن والقضاء على الانفلات فى الشارع، ومواجهة التهريب الذى تفشى خلال الشهور التى أعقبت الثورة، وتحديدا تهريب السلاح والمخدرات».

وقال «عيسوى» إن «مصر مستهدفة أمنيا، وامتلاك السلاح كان أمرا منتشرا فى الصعيد، لأن العائلات تجده نوعا من «العزوة والوجاهة»، إلا أن الأسلحة التى تم ضبطها فى سيارات آتية من ليبيا غير مألوفة داخل المجتمع المصرى، ومنها أسلحة مضادة للطائرات والدبابات، وهذا أمر فى غاية الخطورة».

وحول استمرار تجاوزات الشرطة، قال إنه «لا يمكن ضمان عدم حدوث أى تجاوز، فالفساد والرشوة لا يزالان موجودين، لكن ما نستطيع عمله هو اتخاذ ما يلزم من إجراءات لمنع تحول تلك التجاوزات إلى أسلوب ممنهج فى العمل».

وطالب الوزير المجتمع بعدم اختزال الشرطة فى جهاز أمن الدولة، الذى قال إنه ارتكب تجاوزات غير مقبولة قبل الثورة، ونفى أن تكون الشرطة تمارس أعمال التنصت، كما كان يحدث سابقا، وجدد تأكيده على أن الشرطة حاليا لا تخدم نظاما أو رئيسا، إنما هى جهاز لحماية المتجمع والدولة.

وأضاف إن الجماعات الإسلامية التى تم الإفراج عنها، أكثر انضباطا ووضوحا من أى جماعة أخرى، بما فيها الإخوان المسلمين، لأن المنتمين للجماعات الإسلامية، واضحون فى فكرهم ويعلنونه دون أى تجمل.

وحول مشاكل الأقباط وبناء الكنائس، قال «عيسوى»، إنه أعلن رفضه إقحام الشرطة فى هذه المشاكل، ومنها بناء كنيسة، لأن ذلك مهمة المحافظة والأجهزة المحلية.

وعن استمرار عمل جهاز الأمن الوطنى، فى متابعة ملف الأقباط، مثلما كان يفعل «أمن الدولة»، قال «عيسوى» إن «الأقباط جزء من النسيج المصرى ومثلما يهتم الجهاز بجمع معلومات عن الإخوان المسلمين والجماعات الإسلامية، لابد أنه يستمر فى جمع المعلومات عن الأقباط باعتبارهم جزءا من نسيج المجتمع.

وانتقد المهندس معتز رسلان، رئيس المجلس الأعمال المصرى الكندى، استمرار أعمال البلطجة، وقال إن ذلك يرسخ الإحساس بوجود أياد خفية تحاول العبث بأمن مصر.

وزير الداخلية يقول لمجلس الأعمال المصرى الكندى:

كل الناس عاوزه حقوقها «النهاردة»!

مرة ثانية وثالثة وعاشرة لا استثمار بدون استقرار.. ولا استثمار مع الانفلات الأمنى والبلطجة. هكذا يقول الواقع ليس فى مصر فقط بل فى أى مكان فى الدنيا . وهكذا كان الهدف من اللقاء الذى عقده مجلس الاعمال المصرى الكندى برئاسة المهندس معتز رسلان مع اللواء منصور عيسوى وزير الداخلية والذى اداره الكاتب الصحفى عادل حمودة بمشاركة قرابة ٥٠٠ من رجال الفكر والمال والاعمال وكبار المسئولين الحاليين والسابقين وسفراء عدد من الدول العربية والاجنبية بالقاهرة.

■ اللواء منصور عيسوى ومعتز رسلان وعادل حموده خلال اللقاء

لم يكن معتز رسلان فى حاجة لكى يكد من جديد ان الامن يجسد أهم نعم التى ينشدها الانسان فى كل ان ومكان، لكنه اراد التأكيد على هذا عنى بالاشارة إلى ان الاهمية صوى لنعمة الأمن فى مصر تأكدت د احداث ثورة ٢٥ يناير واختفاء ال الشرطة من الشارع حيث مرت لاد بتجربة مريرة عاشها البعض ل مرة.. لقد كانت تجربة مخيفة قدت الجميع الاحساس بالامان نتيجة تشار اعمال العنف والبلطجة سرقات والحرائق.

اضاف رسلان مشيرا إلى انه بعد ور ٩ أشهر على قيام الثورة بدأ شعور بالامن يعود تدريجيا وإن كانت ناك محاولات لتكريس الفوضى بلطجة وكأن هناك مخططا وأيادى نية تحاول العبث بمصر.. وهو ما فع للتساؤل: إلى متى يظل الشارع ت رحمة هذه البلطجة وكيف يمكن ادة هيبة الدولة والشرطة التى تأثرت ى حد كبير؟!

سؤال مهم طرح امام وزير الداخلية رونا بما قاله رئيس مجلس الاعمال صرى الكندى من ان مهمة رجل الامن ست بالعمل السهل فى ظل ضعف عى بالقوانين وارتفاع معدلات الفقر بطالة والامية وهو الامر الذى يتسبب ى تزايد معدلات الجريمة وانتشار لطجة.. ومن ثم كان من الطبيعى ان ؤدى ذلك إلى حدوث تجاوزات من ض رجال الشرطة والتى قد لا يرضى ها البعض.. ولكن دون محاباة او اة - كما قال معتز رسلان - كانت التى اعقبت قيام الثورة.

هذه الفترة - كما قال الوزير - اجتازتها وزارة الداخلية بعد قرابة شهرين من قيام الثورة وها هى الامور تعود بشكل تدريجى الى طبيعتها رغم حالات الانفلات التى لا يتوقع اللواء عيسوى استمرارها طويلا.

اضاف الوزير مشيرا إلى صعوبة السيطرة على مثل هذه الحالات وقوله ان اصحاب المطالب الفئوية لديهم احساس ان لم يحصلوا على مطالبهم «الآن» لن يحصلوا عليها لدرجة قيام ٤٠٠ وقفة احتجاجية بالقاهرة وحدها.. ولدرجة أيضا قيام الشرطة بازالة الاشغالات بميدان رمسيس ٣ مرات وبمجرد اختفاء رجال البوليس تعود الامور كما كانت! وقال: المشكلة تكمن فى ان الجميع يريد حقه «النهاردة» قبل الغد.

وبجانب هذا وذاك كان للشرطة - كما قال الوزير - جهود لا يمكن اغفالها خلال الشهور الماضية فى مكافحة وضبط كميات كبيرة من المخدرات والاسلحة التى تم تهريبها من ليبيا عبر الصحراء الغربية بالتعاون مع القوات المسلحة.

● وماذا عن الانتخابات القادمة وسط الاوضاع الحالية؟

●● قال منصور عيسوى بثقة واضحة ان الانتخابات القادمة سوف تكون اسهل انتخابات.. مؤكدا ان عملية التزوير لم تكن تقوم بها الشرطة.. وقال: قد تكون الشرطة اداة لكن التزوير قرار سياسى! واضاف انه لن يحدث تزوير فى الانتخابات والمرشحون لن يصابوا بالاحتقان كما كان يحدث من قبل.. هذه الانتخابات سوف تكون

محمود سالم

سيادة الوزير انتم تعرفون البلطجية بالاسم لماذا لا يتم القبض عليهم؟!

وبدورها اعربت د.جنات السمالوطى الاستاذة بجامعة القاهرة عن اعتقادها الراسخ بأهمية أمن الشارع قبل أمن النظام.. وتساءل د.نبيل حلمى استاذ القانون الدولى والحكم القانونى عن تصويت المصريين بالخارج وكيفية اتمام ذلك، وتساءل رجل اعمال عن السبب وراء عدم الاعلان عن نتائج احداث كنيسة امبابة وماسبيرو غيرهما من الحوادث التى شهدتها الفترة الماضية؟!

هذه التساؤلات رد عليها وزير الداخلية مشيرا فى البداية إلى أنه تم الغاء جميع الجداول الانتخابية مؤكدا ان ذلك من شأنه اتمام الانتخابات دون تزوير.

وجاء تأكيد الوزير على انه لم يعد هناك أمن للحاكم وقال ان الامن حاليا للمواطن وليس للنظام.. وأكد أيضا عدم وجود رقابة على التليفونات. واشار إلى ان نتائج التحقيقات فى الاحداث الاخيرة ليست مهمة الداخلية بل النيابة العامة.

● ويسأل د. أحمد درويش وزير التنمية الإدارية السابق من جديد عن احتمالات تزوير الانتخابات مشيرا إلى أنه طالما هناك كشوف انتخابية فاحتمالات التزوير واردة..

ويرد الوزير: هناك قاض فى كل لجنة.. ليتساءل د. درويش: وماذا لو ترك القاضى اللجنة لسبب ما مثل دخول دورة المياه.. ألا يمكن حدوث

وزير الداخلية: لقد كنت أتمنى الخروج من الوزارة دون التوقيع على امر اعتقال واحد، لكنها الظروف التى اضطرتنا لذلك وسط حالة الانفلات الأمنى والبلطجة التى شهدها الشارع.. والحقيقة - كما قال - فإن الجماعة الاسلامية هم اكثر الناس انضباطا هذه الايام!

ويسأل المفكر السياسى د. مصطفى الفقى: هل يمكن ان تقدم الداخلية شهادة ابراء من دماء الاقباط الذين سقطوا فى الاحداث الاخيرة؟

ويرد الوزير مشيرا إلى ان تفاصيل تلك الاحداث محل تحقيق.. وعموما جهاز الشرطة لن يتوانى عن التحقيق فى أية أوضاع من هذا القبيل سواء بالنسبة للكنائس أو المساجد.. وعموما فإن جهاز الأمن الوطنى لم تعد له علاقة بعملية انشاء أو ترميم الكنائس أو المساجد واصبحت المحليات هى المسئولة عن ذلك.

وسؤال مباشر من د.هشام الشريف رئيس مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار سابقا: من المسئول يا سيادة الوزير عن اقتحام سجون مصر واقسام الشرطة فى توقيت واحد.. ومن الذى اقتحم مبانى امن الدولة بعد ذلك؟ ليأتى رد الوزير مختصرا مفيدا: هم الذين تواجدوا فى ميدان التحرير بعد ذلك!!

ويعود د.الشريف ليسأل: ومن الذى ارتكب حوادث الكنائس؟

يرد الوزير: لا اعرف!

وجاء سؤال د. محمد عبدالله رئيس جامعة الاسكندرية السابق عن اهمية الامن فقال انه لا تنمية ولا استثمار بدون استقرار.. ويرد الوزير: تلك حقيقة.

اما نيفين عثمان المستشارة الاقتصادية لسفارة كندا بالقاهرة فقد طرحت امام الوزير قضية مهمة ربما تعتبر شخصية لكنها اصبحت ظاهرة عامة حيث اشارت إلى قيام لصوص بسرقة شقتها بالمهندسين وعندما ابلغت الشرطة جاءها الرد التالى: إحمدى ربنا أنك لم تكونى داخل الشقة فربما قتلك اللصوص! وانتهى الامر عند هذا الكلام!!

وعندما اشارت إلى احتمال وجود دور للشغالة التى تعمل لديها خاصة انها اختفت عقب الحادث.. قيل لها:

مجلس الأعمال المصرى الكندى يستضيف وزير الداخلية

يستضيف مجلس الأعمال المصرى الكندى يوم ٣١ اكتوبر الحالى اللواء منصور عيسوى وزير الداخلية.. صرح بذلك المهندس معتز رسلان رئيس مجلس الاعمال وقال ان وزير الداخلية سوف يتحدث خلال اللقاء عن الاوضاع الامنية الراهنة وظاهرة البلطجة وازدياد حدتها فى الشارع وسبل مواجتها..

يحضر اللقاء - بجانب اعضاء مجلس الاعمال - لفيف من كبار المسئولين ورؤساء الهيئات الاقتصادية والخدمية ورؤساء منظمات الاعمال والمجتمع المدنى بالاضافة إلى عدد من سفراء الدول العربية والاجنبية بالقاهرة.. ويتحدث خلال اللقاء ايضا الكاتب الصحفى عادل حمودة رئيس تحرير جريدة الفجر.